# قانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٨٥

## بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦

**باسم الشعب**

**رئيس الجمهورية**

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

**( المادة الأولى )**

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكيماوية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ١٣٩٢٩٠٠٠ جنيه (ثلاثة عشر مليونا وتسعمائة وتسعة وعشرون ألف جنيه ) وذلك وفقا لما يلى :

**أولا ـ الاستخدامات الجارية :**

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ١٣٧٧٩٠٠٠ جنيه ( ثلاثة عشر مليونا وسبعمائة وتسعة وسبعون ألف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

( ا ) الباب الأول : أجور ٣٧٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثانى : النفقات الجارية والتحويلات الجارية ١٣٤٠٩٠٠٠ جنيه ، منه مبلغ ١٣٠٠٩٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

**ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :**

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه ( مائة وخمسون ألف جنيه ) بالباب الثالث الاستخدامات الاستثمارية .

**ثالثا ــ الايرادات الجارية :**

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ٠٠٠ ١٣٧٧٩ جنيه (ثلاثة عشر مليونا وسبعمائة وتسعة وسبعون ألف جنيه ) بالباب الثانى ــ إيرادات جارية وتحويلات جارية .

**رابعا ــ الايرادات الرأسمالية :**

قدرت الإيرادات الرأسمالية السنة المالية ٨٥/١٩٨٦ بمبلغ ٠٠٠ ١٥٠ جنيه ( مائة وخمسون ألف جنيه ) موزعة على البابين التاليين :

الباب الثالث ــ إيرادات رأسمالية متنوعة ( تمويل ذاتى مبلغ ٠٠٠ ٦٥ جنيه).

الباب الرابع ــ القروض والتسهيلات الائتمانية مبلغ ٠٠٠ ٨٥جنيه قروض محلية من بنك الاستثمار القومى .

**( المادة الثانية )**

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية فى الإيرادات الناتجة عن الحصة فى مقابل الإدارة والإشراف فى توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المالية وبما لايزيد عن ٥٠ ٪ من الزيادة المحققة .

**( المادة الثالثة )**

الانشطة التى تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار فى تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

**( المادة الرابعة )**

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ،ويعمل به اعتبارا من أول يوليو ١٩٨٥

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ٤

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ شوال سنة ١٤٠٥ ( ٢٣ يونية سنة ١٩٨٥ ) .

**حسنى مبارك**

## الموازنة الجارية والرأسمالية لهيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية
## للسنة المالية ١٩٨٦/٨٥

بالجنيه

| الاستخدامات | مشروع ١٩٨٦/٨٥ | ربط ١٩٨٥/٨٤ | الإيرادات | مشروع ١٩٨٦/٨٥ | ربط ١٩٨٥/٨٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| | جنيه | جنيه | | جنيه | جنيه |
| باب١ – الأجور ... ... ... | ٣٧٠٠٠٠ | ٣٧٠٠٠٠ | | | |
| باب٢ – النفقات الجارية والتحويلات الجارية ... | ١٣٤٠٩٠٠٠ | ١١٦٥٢٠٠٠ | باب٢ – الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية ... | ١٣٧٧٩٠٠٠ | ١٢٠٢٢٠٠٠ |
| جملة الاستخدامات الجارية | ١٣٧٧٩٠٠٠ | ١٢٠٢٢٠٠٠ | جملة الإيرادات الجارية. ... | ١٣٧٧٩٠٠٠ | ١٢٠٢٢٠٠٠ |
| باب٣ – الاستخدامات الاستثمارية | ١٥٠٠٠٠ | – | باب٣ – إيرادات رأسمالية متنوعة | ٦٥٠٠٠ | – |
| باب٤ – التحويلات الرأسمالية | – | – | باب٤ القروض والتسهيلات الائتمانية | ٨٥٠٠٠ | – |
| جملة الاستخدامات الرأسمالية | ١٥٠٠٠٠ | – | جملة الإيرادات الرأسمالية ... | ١٥٠٠٠٠ | – |
| جملة الاستخدامات ... ... | ١٣٩٢٩٠٠٠ | ١٢٠٢٢٠٠٠ | جملة الإيرادات ... ... | ١٣٩٢٩٠٠٠ | ١٢٠٢٢٠٠٠ |